

## التكتلات الدولية في عصر متعدد الأقطاب (ديناميكيات الأمن والاقتصاد والسياسة)

### *International Blocs in a Multipolar Era (Dynamics of Security, Economy, and Politics)*

د. ندى يحيى محمد آدم: دكتورة وباحثة في العلاقات الدولية، السودان

*Dr. Nada Yahya Mohmed Adam: PhD holder and researcher in  
International Relations, Sudan.*

Email: nadayah70@gmail.com

Doi: <https://doi.org/10.56989/benkj.v6i5.1891>

## المستخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة التكتلات الدولية في ظل التحولات التي يشهدها النظام العالمي نحو التعددية القطبية، وذلك من خلال تحليل أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية، واستكشاف دورها في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية، ويهدف إلى بيان مفهوم التكتلات الدولية وأنماطها، مع التركيز على التكتلات الاقتصادية بوصفها أحد أبرز مظاهر النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، فضلاً عن دراسة دوافع نشأتها وتطورها التاريخي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن، كما يناقش تأثير التكتلات الدولية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، ودورها في تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول وتحقيق التكامل الإقليمي، إلى جانب إبراز التحديات التي تواجه هذه التكتلات، ولا سيما في ظل التفاوت التنموي بين الدول الأعضاء والتوترات الجيوسياسية العالمية، ويعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي مدعوماً بأمثلة تطبيقية من أبرز التكتلات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى التكتلات الناشئة مثل مجموعة بريكس، ويخلص إلى أن التكتلات الدولية تمثل أداة رئيسية لإدارة التنافس الدولي في العصر الراهن وتسهم بشكل كبير في إعادة تشكيل النظام العالمي، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الدولية وتزايد الاتجاه نحو إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية والسياسية، كما يؤكد أن مستقبل هذه التكتلات يرتبط بمدى قدرتها على التكيف مع التحولات العالمية وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والجماعية.

**الكلمات المفتاحية:** التكتلات الدولية، التعددية القطبية، النظام الدولي، الأمن الدولي، التكامل الاقتصادي، العلاقات الدولية، موازين القوة، العولمة، التحالفات الدولية، الاقتصاد السياسي الدولي

## Abstract:

This research examines the phenomenon of international blocs in light of the transformations the global system is undergoing toward multipolarity, through analyzing their economic, political, and security dimensions, and exploring their role in reshaping the balance of international power. It aims to clarify the concept of international blocs and their patterns, with a focus on economic blocs as one of the most prominent features of the contemporary global economic system, as well as to study the motivations behind their emergence and their historical development from the post-World War II period to the present. The research also discusses the impact of international blocs on political and economic decision-making processes, their role in enhancing interdependence among states and achieving regional integration, in addition to highlighting the challenges these blocs face, particularly in light of developmental disparities among member states and global geopolitical tensions. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by applied examples from major international blocs such as the European Union, the North American Free Trade Agreement, and the Asia-Pacific Economic Cooperation forum, as well as emerging blocs such as BRICS. The research concludes that international blocs represent a key instrument for managing international competition in the contemporary era and significantly contribute to reshaping the global order, especially amid the escalation of international crises and the growing trend toward reconfiguring economic and political alliances. It also emphasizes that the future of these blocs depends on their ability to adapt to global transformations and to achieve a balance between national and collective interests.

**Keywords:** International blocs, multipolarity, international system, international security, economic integration, international relations, balance of power, globalization, international alliances, international political economy

## المقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة في بنية النظام الدولي، تمثلت في تراجع الأحادية القطبية وبروز ملامح نظام متعدد الأقطاب، تتنافس فيه القوى الكبرى والإقليمية على إعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ. وفي خضم هذه التحولات، برزت التكتلات الدولية كأحد أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، حيث أصبحت هذه التكتلات تمثل إطاراً مؤسسياً للتعاون والتكامل، وفي الوقت ذاته وسيلة لإدارة الصراعات والتوازنات الدولية.

وقد اكتسبت التكتلات الدولية أهمية متزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهد العالم توسعاً ملحوظاً في إنشاء التحالفات والتجمعات الإقليمية والدولية، خاصة في المجال الاقتصادي، نتيجة لتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وتسارع وتيرة العولمة، وتنامي التحديات المشتركة التي تتطلب حلولاً جماعية. ومع تطور النظام الدولي، لم تعد التكتلات مجرد أدوات اقتصادية، بل أصبحت فاعلاً رئيسياً في صياغة السياسات الدولية، والتأثير في قرارات الدول، وإعادة تشكيل أنماط العلاقات الدولية.

ويأتي هذا البحث في سياق محاولة فهم ديناميكيات التكتلات الدولية في عصر التعددية القطبية، من خلال تحليل مفهومها، ودوافع نشأتها، وأشكالها المختلفة، فضلاً عن دراسة آثارها على الأمن الدولي والاقتصاد العالمي والسياسة الدولية. كما يسعى إلى استشراف مستقبل هذه التكتلات في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، والتحديات التي تفرضها الأزمات الجيوسياسية والتكنولوجية، بما يسهم في تقديم رؤية تحليلية متكاملة حول دور التكتلات في تشكيل النظام الدولي المعاصر.

## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم طبيعة ودور التكتلات الدولية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي نحو التعددية القطبية، وما إذا كانت هذه التكتلات تُعد أدوات فعالة لإدارة التنافس الدولي وإعادة توزيع موازين القوة، أم أنها تعكس أشكالاً جديدة من الهيمنة وعدم التوازن، خاصة في ظل التفاوت التنموي بين الدول الأعضاء والتشابك المعقد بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية.

ينبثق عن مشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات الرئيسية، أهمها:

- ما المقصود بالتكتلات الدولية، وما أبرز أنماطها في النظام الدولي المعاصر؟
- ما الدوافع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تقف وراء نشأة التكتلات الدولية وتطورها؟

- كيف تؤثر التكتلات الدولية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي للدول الأعضاء؟
- ما دور التكتلات الدولية في تعزيز الاعتماد المتبادل وتحقيق التكامل الإقليمي؟
- كيف تسهم التكتلات الدولية في إعادة تشكيل موازين القوة في ظل النظام متعدد الأقطاب؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه التكتلات الدولية، خاصة في ظل التفاوت التكنولوجي والتوترات الجيوسياسية؟
- ما مستقبل التكتلات الدولية في ظل التحولات العالمية والتكنولوجية المتسارعة؟

### منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل ظاهرة التكتلات الدولية في أبعادها المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الأمنية)، وتفسير تطورها التاريخي ودوافع نشأتها، مع الاستعانة بأمثلة تطبيقية من أبرز التكتلات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنندى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى التكتلات الناشئة مثل مجموعة بريكس، وذلك بهدف تقديم فهم متكامل لهذه الظاهرة في إطار النظام الدولي المعاصر.

### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- توضيح مفهوم التكتلات الدولية وأنماطها المختلفة.
- تحليل دوافع نشأة التكتلات الدولية وتطورها التاريخي.
- دراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية للتكتلات الدولية.
- بيان دور التكتلات في تعزيز الاعتماد المتبادل وتحقيق التكامل الإقليمي.
- تحليل تأثير التكتلات في إعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي.
- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه التكتلات الدولية.
- استشراف مستقبل التكتلات الدولية في ظل التحولات العالمية.

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، أهمها:

- أهمية علمية: تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بدراسة التكتلات الدولية وتحليل دورها في النظام الدولي المعاصر.
- أهمية تحليلية: تقدم فهماً معمقاً للتحولات التي يشهدها النظام العالمي نحو التعددية القطبية.

- أهمية عملية: تساعد صانعي القرار والباحثين على فهم طبيعة التكتلات الدولية وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية والسياسية.
- أهمية مستقبلية: تسهم في استشراف اتجاهات التكتلات الدولية ودورها في تشكيل النظام العالمي القادم.
- أهمية استراتيجية: توضح دور التكتلات كأداة لإدارة التنافس الدولي وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والجماعية.

### أولاً: مفهوم التكتلات الدولية وتطورها:

تُعدّ التكتلات الدولية من أهم الظواهر التي أعادت تشكيل بنية النظام الدولي المعاصر، إذ تعكس انتقال العلاقات بين الدول من منطقتي التفاعل الفردي القائم على الاستقلالية النسبية إلى منطق التعاون المؤسسي القائم على الاعتماد المتبادل. وقد تطور هذا المفهوم تدريجياً نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت الحاجة إلى أطر جماعية قادرة على إدارة المصالح المشتركة وتقليل آثار الصراعات الدولية. وتُظهر هذه الظاهرة أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بل أصبحت جزءاً من شبكات تنظيمية أوسع تؤثر في سلوكها وقراراتها (نافعة، 2004، ص48).

كما ارتبط تطور التكتلات الدولية ارتباطاً وثيقاً بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهد العالم إعادة بناء شاملة للنظام الدولي على أسس جديدة تقوم على التعاون بدلاً من الصراع. وقد كانت التجربة الأوروبية نموذجاً بارزاً في هذا السياق، إذ انتقلت الدول الأوروبية من حالة العداء التاريخي إلى بناء مؤسسات تكاملية تدريجية بدأت بالتعاون الاقتصادي ثم توسعت لتشمل أبعاداً سياسية. وقد ساعدت الحاجة إلى إعادة الإعمار الاقتصادي والاستقرار السياسي في تسريع هذا المسار، مما جعل التكتل وسيلة لتحقيق الأمن والتنمية في آن واحد (عبد الله، 2003، ص90).

وتُظهر هذه المرحلة أن نشأة التكتلات الدولية لم تكن مجرد فكرة نظرية، بل جاءت استجابة مباشرة لصدمات تاريخية كبرى، مثل الحروب العالمية والأزمات الاقتصادية الحادة التي هزّت استقرار النظام الدولي. وقد دفعت هذه التحولات الدول إلى إعادة النظر في مفهوم السيادة المطلقة، والاتجاه نحو أشكال جديدة من السيادة التعاونية القائمة على المشاركة والتكامل، كما أسهمت في إدراك محدودية الدولة المنفردة في مواجهة التحديات العالمية المعقدة.

ويرتبط مفهوم التكتلات الدولية أيضاً بظاهرة الاعتماد المتبادل التي فرضتها العولمة الاقتصادية، حيث أصبحت الاقتصادات الوطنية مترابطة بشكل عميق يجعل الفصل بينها أمراً غير واقعي. وقد أدى هذا الترابط إلى ظهور الحاجة إلى أطر تنظيمية جماعية تدير هذا التشابك وتقلل

من مخاطره، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة. ومن هنا، أصبحت التكتلات وسيلة لإدارة العولمة وليس مجرد نتيجة لها (Ravenhill, 2017, pp. 78–83).

وتقوم التكتلات الدولية على أسس نظرية في الاقتصاد الدولي، من أهمها نظريات التكامل الاقتصادي التي تفترض أن التعاون بين الدول يمر بمراحل تدريجية تبدأ بمنطقة تجارة حرة وتنتهي بالاندماج الاقتصادي الكامل. غير أن هذا المسار لا يتحقق تلقائيًا، بل تحكمه اعتبارات سياسية تتعلق بالسيادة الوطنية وتوازن المصالح بين الدول الأعضاء، مما يفسر اختلاف مستويات نجاح التكتلات حول العالم (Krugman & Obstfeld, 2018, p. 212).

غير أن الإشكالية لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى البعد السياسي المرتبط بطبيعة الدولة وسيادتها، إذ يصطدم التكامل بين الدول داخل التكتلات بحساسية مفهوم السيادة الوطنية. فكلما تمسكت الدولة بسيادتها التقليدية، قلّ استعدادها للتنازل لصالح مؤسسات التكتل، وهو ما ينعكس على عمق التكامل وفاعليته.

كما تمتد آثار التكتلات إلى المجال السياسي، حيث تسهم في تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء وتوحيد مواقفها في القضايا الدولية، مما يزيد من قدرتها على التأثير في القرارات داخل المنظمات الدولية الكبرى. ومع ذلك، قد يؤدي هذا النفوذ الجماعي إلى تراجع استقلال القرار الوطني لصالح القرار الجماعي، مما يخلق حالة من التوتر بين السيادة الوطنية ومتطلبات العمل الجماعي، وبالتالي فإن التكتلات تعيد تعريف مفهوم السيادة دون أن تلغيه، بل تعيد توزيعه بين المستويين الوطني والجماعي (هلال، 2005، ص153).

ومن منظور نقدي، لا يمكن النظر إلى التكتلات الدولية باعتبارها كيانات متجانسة تحقق منافع متساوية لجميع أعضائها، إذ غالبًا ما تؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاقتصادية داخل التكتل نفسه، حيث تستفيد الدول الأكثر تقدمًا بشكل أكبر من مزايا التكامل، بينما تواجه الدول الأقل نموًا تحديات في اللحاق بها، مما قد يؤثر في استقرار التكتل على المدى الطويل (فينيابلز، 2023).

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن التكتلات الدولية تمثل ظاهرة ديناميكية معقدة تعكس التحولات العميقة في بنية النظام الدولي، حيث لم تعد مجرد أطر للتعاون الاقتصادي أو السياسي، بل أصبحت أدوات مركزية لإعادة تنظيم العلاقات الدولية وإدارة التفاعلات بين الفاعلين في بيئة تتسم بتزايد التشابك وعدم اليقين. ويلاحظ أن هذه التكتلات تتطور بصورة مستمرة وفقًا لتغير موازين القوى العالمية، ما يجعلها بنى مرنة قابلة لإعادة التشكيل بحسب التحولات الاقتصادية والجيوسياسية المستجدة.

كما يعكس هذا التطور انتقال النظام الدولي من منطق الدولة المركزية المنفردة إلى منطق القوة الجماعية التي تُمارس عبر الكتل والتحالفات بدلاً من الدول بمعزل عن بعضها البعض. وفي الوقت ذاته، فإن هذا التحول لم يُلغِ منطق التنافس الدولي، بل أعاد إنتاجه ضمن أطر أكثر تنظيمًا وتعقيدًا، بحيث أصبح التعاون والتنافس عنصرين متداخلين داخل البنية التكتلية ذاتها. ومن ثم، فإن التكتلات الدولية لا تمثل نهاية للنظام الدولي التقليدي، بل إعادة تشكيل له وفق منطق جديد يقوم على توزيع القوة عبر الجماعات بدلاً من الأفراد، مع استمرار التوازن بين المصالح المشتركة والتجاذبات الاستراتيجية بوصفه سمة حاكمة لمستقبل النظام الدولي (آل خنين، 2019، ص90).

### ثانياً: دوافع نشأة التكتلات الدولية:

تتعدد دوافع نشأة التكتلات الدولية وتتنوع بتنوع طبيعة الدول وظروفها الاقتصادية والسياسية، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في سعي الدول إلى تجاوز حدود قدراتها الفردية عبر التعاون الجماعي. فقد أصبحت البيئة الدولية المعاصرة شديدة التعقيد إلى درجة لم تعد فيها الدولة قادرة على تحقيق مصالحها بشكل منفرد، مما دفعها إلى البحث عن صيغ تكاملية أكثر استقرارًا وفاعلية. ويُلاحظ أن هذه الدوافع لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتداخل فيما بينها لتشكل منظومة متكاملة تقود نحو إنشاء التكتلات الدولية بوصفها خيارًا استراتيجيًا وليس مجرد خيار تكتيكي (هلال، 2005، ص153).

وتُعدّ الدوافع الاقتصادية من أهم المحركات الجوهرية لنشأة التكتلات الدولية وتوسعها، إذ تسعى الدول من خلالها إلى تعزيز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتوسيع حجم التبادل التجاري، ورفع معدلات النمو الاقتصادي عبر إزالة الحواجز الجمركية وتحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال. كما يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية، بما يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد وتقليل تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، لم يعد التكامل خيارًا اقتصاديًا تقليديًا، بل أصبح ضرورة تفرضها ديناميكيات الاقتصاد العالمي المعاصر. كما أسهمت الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة في تسريع اتجاه الدول نحو التكتلات، حيث كشفت عن محدودية السياسات الوطنية المنفردة في مواجهة الصدمات المالية والتجارية، مما دفع الدول إلى تبني استراتيجيات جماعية أكثر استقرارًا ومرونة (صندوق النقد العربي، 2022، ص35).

ولا تقل الدوافع السياسية أهمية عن الاقتصادية، إذ تلجأ الدول إلى التكتلات بهدف تعزيز نفوذها في النظام الدولي وتحسين قدرتها التفاوضية في مواجهة القوى الكبرى. فالتكتل يمنح الدول الصغيرة والمتوسطة وزنًا سياسيًا أكبر من خلال العمل الجماعي، مما يسمح لها بالتأثير في القرارات الدولية بشكل يفوق قدراتها الفردية. وفي الوقت ذاته، قد تستخدم بعض القوى الكبرى التكتلات كأداة

لإعادة تنظيم النفوذ الدولي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وهو ما يجعل البعد السياسي للتكتلات ذا طبيعة مزدوجة تجمع بين التعاون والتنافس (عبد الله، 2019، ص103).

أما الدوافع الأمنية، فتُعد من أبرز المحركات التي تدفع الدول إلى الانضمام إلى التكتلات الدولية، إذ تسعى الدول إلى تعزيز أمنها القومي عبر بناء أطر جماعية قادرة على مواجهة التهديدات المشتركة والحد من المخاطر الإقليمية والدولية. ويستند هذا التوجه إلى أن مفهوم الأمن في النظام الدولي المعاصر لم يعد مفهوماً فردياً قائماً على قدرة الدولة المنعزلة، بل أصبح مفهوماً جماعياً مترابطاً يتأثر بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة. وبالتالي، فإن أي تهديد لأمن دولة داخل التكتل يمكن أن ينعكس على بقية الدول الأعضاء، مما يجعل التعاون الأمني ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار سياسي. كما لا تقتصر التكتلات الأمنية على الردع العسكري، بل تشمل الوقاية من النزاعات عبر تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات وتطوير سياسات مشتركة لإدارة الأزمات، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي (مركز الإمارات للدراسات، 2020، ص58).

وفي ظل العولمة، برزت دوافع جديدة مرتبطة بالتطور التكنولوجي وسلاسل الإمداد العالمية، حيث أصبحت الدول تسعى إلى الانخراط في تكتلات تضمن لها الاستقرار في تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيا. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل مفهوم الأمن الاقتصادي ليصبح جزءاً من الأمن القومي، إذ لم يعد الأمن مرتبطاً بالجوانب العسكرية فقط، بل امتد ليشمل القدرة على ضمان الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الصدمات العالمية. ومن هنا، أصبحت التكتلات وسيلة لتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على الأسواق العالمية غير المستقرة (Farrell & Newman, 2019, pp. 42-45).

كما تلعب العوامل الجغرافية والثقافية دوراً محورياً في تشكيل التكتلات الدولية، إذ تميل الدول المتجاورة جغرافياً أو المتقاربة ثقافياً وحضارياً إلى بناء علاقات تعاون أكثر استقراراً واستدامة مقارنة بغيرها. ويعود ذلك إلى انخفاض تكاليف التنسيق اللوجستي والإداري، إضافة إلى ارتفاع مستويات الثقة المتبادلة نتيجة التشابه في القيم والعادات والتاريخ المشترك، مما يسهل عمليات الاندماج والتكامل بين الدول. كما يعزز التقارب الجغرافي سرعة الاستجابة للأزمات المشتركة ويزيد من فعالية التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، فإن هذه العوامل وحدها لا تكفي لضمان نجاح واستمرار التكتل، إذ تتدخل عوامل اقتصادية وسياسية أكثر تعقيداً في تحديد مدى عمق هذا التعاون واستدامته، مثل اختلاف مستويات التنمية أو تباين المصالح الوطنية (نافعة، 2004، ص65).

وعليه، فإن دوافع نشأة التكتلات الدولية لا يمكن اختزالها في بعد واحد، بل هي نتاج تفاعل مركب بين عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية تتداخل فيما بينها بصورة ديناميكية. فالدافع الاقتصادي يتمثل في السعي نحو توسيع الأسواق وتعظيم المكاسب التجارية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية،

بينما يرتبط الدافع السياسي بالرغبة في تعزيز النفوذ التفاوضي للدول داخل النظام الدولي من خلال العمل الجماعي. أما البعد الأمني فيقوم على فكرة الأمن الجماعي ومواجهة التهديدات المشتركة، في حين يعكس البعد الثقافي والاجتماعي درجة التقارب الحضاري بين الدول الأعضاء. ويظهر هذا التداخل المركب أن التكتلات الدولية لم تعد مجرد خيار ظرفي، بل أصبحت آلية استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوة وإدارة الاعتماد المتبادل في عالم يتجه نحو مزيد من التعددية القطبية والتشابك البنيوي في العلاقات الدولية (الحقباتي، 2021، ص55).

### ثالثاً: آثار التكتلات الدولية:

تُعدّ التكتلات الدولية من أكثر الظواهر تأثيراً في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد تأثيرها محصوراً في العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فحسب، بل امتد ليشمل البنية الكلية للنظام الدولي من حيث إعادة توزيع القوة وصياغة أنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين. فقد أسهمت هذه التكتلات في انتقال النظام الدولي من نموذج الدولة القومية المنفردة إلى نموذج أكثر تعقيداً وتشابكاً، تتداخل فيه مستويات متعددة من الفاعلين، بما في ذلك التكتلات الاقتصادية والسياسية التي باتت تمتلك قدرة تفاوضية وتأثيرية تتجاوز أحياناً حدود الدولة الفردية. ويعكس هذا التحول البنيوي أن مفهوم القوة في العلاقات الدولية لم يعد يُقاس بالقدرات التقليدية للدولة فقط، بل أصبح يرتبط بدرجة اندماجها داخل كتل وتجمعات قادرة على إنتاج تأثير جماعي منظم في مسار العلاقات الدولية، سواء في مجالات الاقتصاد أو السياسة أو الأمن، مما جعل التكتلات فاعلاً محورياً في صياغة النظام الدولي المعاصر (الدليمي، 2017، ص115).

وتكشف هذه الحالة أن التكتلات أعادت تعريف مفهوم "القوة الدولية"، حيث أصبحت القوة الجماعية بديلاً تدرجياً للقوة الفردية، مما أدى إلى إعادة توزيع مراكز النفوذ عالمياً بصورة أكثر تعقيداً.

في السياق الاقتصادي، أحدثت التكتلات الدولية تحولاً جذرياً في بنية التجارة العالمية، إذ أسهمت في خفض الحواجز الجمركية وتحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، مما أدى إلى توسع الأسواق ورفع مستويات الكفاءة الاقتصادية على نطاق واسع. وقد انعكس هذا التوسع في زيادة حجم التبادل التجاري البيني وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، وهو ما جعل التكتلات أحد المحركات الأساسية للعولمة الاقتصادية المعاصرة. غير أن هذا الانفتاح الاقتصادي لم يكن متكافئاً في نتائجه، إذ استفادت الاقتصادات الصناعية المتقدمة داخل التكتلات بشكل أكبر من فرص التكامل مقارنة بالدول الأقل نمواً، التي غالباً ما تقتصر إلى بنية إنتاجية قادرة على المنافسة، مما يشير إلى أن التكتلات قد تُعيد إنتاج أنماط التفاوت الاقتصادي داخل إطارها بدلاً من الحد منها (عبد الفتاح، 2016، ص145 وما بعدها).

ومن زاوية أخرى، لا تقتصر آثار التكتلات الاقتصادية على توسيع الأسواق، بل تمتد إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء من خلال دفعها نحو التخصص الإنتاجي وفقاً لمبدأ الميزة النسبية. غير أن هذه العملية قد تخلق تحديات هيكلية، خاصة للدول التي تعتمد على قطاعات اقتصادية محدودة أو ضعيفة التنافسية، مما يؤدي إلى ظهور فجوات تنموية داخل التكتل نفسه، ويثير إشكالية العدالة الاقتصادية. كما قد ينعكس هذا التفاوت في شكل ضغوط سياسية داخل التكتل نتيجة مطالبات الدول الأقل نمواً بإعادة توزيع المكاسب بصورة أكثر إنصافاً (الشمري، 2018، ص90).

أما على المستوى البنوي طويل الأمد، فإن الآثار الاقتصادية للتكتلات تحمل طابعاً مزدوجاً، يجمع بين تعزيز النمو الاقتصادي الكلي من جهة، وإعادة إنتاج الفجوات الاقتصادية من جهة أخرى. فبينما تسهم التكتلات في زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتوسيع فرص الاستثمار، فإنها قد تعمق التفاوت بين الدول الأعضاء نتيجة اختلاف مستويات التنمية والقدرة التنافسية، مما يجعلها نظاماً اقتصادياً ديناميكياً لكنه غير متوازن بالضرورة (العلي، 2020، ص118-120).

في المجال السياسي، أسهمت التكتلات الدولية في إعادة تشكيل بنية القوة داخل النظام الدولي بصورة عميقة، إذ لم تعد الدولة المنفردة الفاعل الوحيد في صياغة القرارات الدولية، بل برزت الكتل والتجمعات السياسية كقوة تفاوضية جماعية ذات تأثير كبير داخل المنظمات الدولية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الجماعية"، حيث تتحدث الدول الأعضاء بصوت موحد أو شبه موحد في القضايا الدولية الكبرى، مما يمنحها وزناً تفاوضياً أعلى. وفي المقابل، فرض هذا التحول التزامات جماعية قد تحدّ من استقلالية القرار السياسي، وتخلق حالة من التوازن المستمر بين السيادة الوطنية ومتطلبات العمل الجماعي (نافعة، 2004، ص101).

كما أسهمت التكتلات السياسية في إعادة صياغة مفهوم السيادة، بحيث أصبحت أكثر مرونة وتشاركية داخل الأطر الجماعية. فالدولة لم تعد تمارس سيادتها بصورة مطلقة، بل ضمن منظومة من القواعد والالتزامات المشتركة، وهو ما يعكس انتقالاً من السيادة المطلقة إلى السيادة الوظيفية، حيث تصبح المشاركة في صنع القرار جزءاً من ممارسة السيادة نفسها (القدال، 2017، ص123).

وفي المجال الأمني، أحدثت التكتلات الدولية تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن، إذ انتقل من كونه مفهوماً فردياً إلى مفهوم الأمن الجماعي القائم على الترابط بين أمن الدول الأعضاء، بحيث يُعد أي تهديد لدولة داخل التكتل تهديداً لبقية الدول. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقليل احتمالات النزاع، نتيجة تداخل المصالح الأمنية والسياسية. ومع ذلك، فإن هذا الترابط قد يؤدي إلى سرعة انتقال الأزمات، بحيث تتحول التهديدات المحلية إلى أزمات إقليمية واسعة خلال فترة قصيرة (الدليمي، 2017، ص144).

كما أن الأمن داخل التكتلات لا يقتصر على الردع العسكري، بل يشمل بناء شبكات تعاون استخباراتي وتنسيق السياسات لمواجهة التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما يعكس تحولاً في طبيعة التهديدات الأمنية لتصبح متعددة الأبعاد وعابرة للحدود. وبالتالي، تمثل التكتلات إطاراً متكاملًا لإدارة المخاطر الأمنية بشكل جماعي، وليس مجرد تحالفات دفاعية تقليدية (حسين، 2018، ص92).

#### **رابعاً: الاعتماد المتبادل والآثار الاقتصادية:**

كما أسهمت التكتلات الدولية في تعميق ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، حيث أصبحت هذه الاقتصادات مترابطة ضمن شبكات إنتاج وتجارة وتمويل معقدة تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية. وقد عزز هذا الترابط من الاستقرار الاقتصادي العالمي عبر تسهيل تدفق السلع والخدمات والاستثمارات، إلا أنه في الوقت ذاته جعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر عرضة لانتقال الأزمات بسرعة بين الدول. وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في الأزمات المالية العالمية التي تنتشر آثارها بشكل متسلسل نتيجة الترابط البنوي بين الأسواق المالية وسلاسل الإمداد العالمية، مما يكشف عن هشاشة هذا النظام رغم مظاهر قوته (السيد، 2019، ص78).

وفي السياق ذاته، لا يقتصر أثر الاعتماد المتبادل داخل التكتلات الدولية على تعزيز الاستقرار الاقتصادي فحسب، بل يمتد لِيُنتج حالة من التقييد المتبادل بين الدول الأعضاء، بحيث تصبح السياسات الاقتصادية الوطنية مرتبطة بشكل وثيق بالقرارات الجماعية الصادرة عن مؤسسات التكتل. ويترتب على ذلك فرض مستوى عالٍ من التنسيق المستمر في مجالات التجارة والاستثمار والسياسات النقدية والمالية، مما يحدّ نسبياً من استقلالية القرار الاقتصادي للدولة (العلي، 2020، ص118).

ومع ذلك، فإن هذا القيد التنظيمي لا يُعد سلبياً بالكامل، إذ يوفر في المقابل حماية نسبية من الصدمات الاقتصادية الخارجية، ويعزز قدرة الدول الأعضاء على مواجهة الأزمات العالمية بشكل جماعي أكثر فاعلية مقارنة بالعمل الفردي، كما يسهم في ترسيخ مفهوم الاقتصاد الجماعي القادر على امتصاص الأزمات وتقليل آثارها السلبية (العلي، 2020، ص119).

ويتضح من ذلك أن التكتلات الدولية في أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية لا تمثل مجرد أدوات تعاون تقليدية، بل أصبحت بنى تنظيمية معقدة تعيد صياغة طبيعة النظام الدولي المعاصر. فهي تعكس انتقال العلاقات الدولية من منطلق الدولة المنفردة إلى منطلق الفاعل الجماعي، حيث تتداخل المصالح وتتشابك القرارات داخل أطر مؤسسية مشتركة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز درجة الاستقرار النسبي في العلاقات الدولية، لكنه في المقابل أوجد مستويات جديدة من التعقيد في إدارة العلاقات الخارجية نتيجة تعدد مراكز اتخاذ القرار (سليم، بدون تاريخ، ص210).

ومن جهة أخرى، تسهم التكتلات الدولية في تعزيز مستويات التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء من خلال توحيد السياسات وتنسيق المواقف في القضايا الدولية الكبرى، إلا أنها في الوقت ذاته تفرض قيودًا متزايدة على مفهوم السيادة الوطنية التقليدي. فالدولة داخل التكتل لم تعد تتخذ قراراتها بمعزل عن الآخرين، بل أصبحت مرتبطة بإرادة جماعية تُصاغ داخل مؤسسات التكتل، مما يفرز ما يُعرف بـ"السيادة المقيدة"، التي تتطلب موازنة دقيقة بين الالتزام الجماعي وحماية المصالح الوطنية (التركي، 2019، ص101 وما بعدها).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التكتلات الدولية تمثل نموذجًا مزدوج الأثر في النظام الدولي المعاصر، فهي من جهة تعزز القوة الجماعية للدول الأعضاء وتزيد من قدرتها التفاوضية والاقتصادية والأمنية، ومن جهة أخرى تُنتج نوعًا من الهشاشة البنوية الناتجة عن الاعتماد المتبادل وتداخل المصالح، مما يجعل إدارة الأزمات أكثر تعقيدًا. ويعكس هذا التناقض الطبيعة الديناميكية للنظام الدولي الحديث القائم على التغيير المستمر وإعادة التوازن بين الفاعلين الدوليين (العلي، 2020، ص120).

ومن منظور أشمل، أعادت التكتلات الدولية صياغة مفهوم القوة في العلاقات الدولية بصورة جذرية، حيث لم تعد القوة تُقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية التقليدية، بل أصبحت مرتبطة بمدى قدرة الدولة على الاندماج داخل شبكات تكتلية منظمة وفعالة. وقد أدى ذلك إلى إعادة بناء موازين النفوذ داخل النظام الدولي، بحيث أصبحت الكتل والتجمعات هي الفاعل الأكثر تأثيرًا في صياغة القرارات الدولية بدلًا من الدولة المنفردة (سليم، بدون تاريخ، ص272).

كما يعكس هذا التحول انتقال النظام الدولي من منطق القوة الصلبة التقليدية إلى منطق أكثر تعقيدًا يقوم على "القوة المركبة" التي تدمج بين الأدوات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والتكنولوجية داخل إطار جماعي. ولم تعد القوة تُمارس بشكل مباشر أو فردي، بل أصبحت تُبنى عبر التحالفات والتكتلات التي توفر للدول قدرة أكبر على التأثير في النظام الدولي (Nye, 2011, p. 150).

وبالتالي، أصبحت التكتلات الدولية عنصرًا بنيويًا أساسيًا في تحديد موقع الدول داخل النظام الدولي المعاصر، حيث لم يعد التأثير الدولي يُقاس بالقوة الفردية فقط، بل بمدى قدرة الدولة على الانخراط الفعال في شبكات التعاون والتكتلات ذات الطابع المؤسسي. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف القوة بوصفها قوة شبكية موزعة تُدار عبر التفاعل بين الدول داخل أطر تنظيمية تتجاوز الحدود التقليدية للدولة (Zakaria, 2008).

وخلاصة ذلك، تمثل التكتلات الدولية ظاهرة متعددة الأبعاد تجمع بين المكاسب الاقتصادية والسياسية والأمنية من جهة، والتحديات المرتبطة بعدم توازن المكاسب وتقييد السيادة الوطنية من

جهة أخرى، مما يجعلها آلية مركزية لإعادة تشكيل النظام الدولي وتوزيع القوة داخله، وأحد أهم المحددات البنوية لفهم مستقبل العلاقات الدولية.

### **خامساً: واقع التكتلات الدولية في ظل التحولات المعاصرة (التعددية القطبية والعولمة):**

تشهد التكتلات الدولية في العصر الراهن تحولات عميقة ومتسارعة ترتبط بإعادة تشكيل بنية النظام الدولي نحو التعددية القطبية، حيث لم يعد العالم محكوماً بقوة مركزية واحدة كما في المراحل السابقة، بل أصبح قائماً على توازنات متعددة تتداخل فيها القوى الكبرى مع التكتلات الإقليمية الصاعدة. وقد أدى هذا التحول البنوي إلى إعادة تعريف وظيفة التكتلات الدولية، فلم تعد تقتصر على كونها أدوات للتعاون الاقتصادي أو التنسيق التجاري، بل أصبحت فاعلاً استراتيجياً مؤثراً في هندسة النظام الدولي وإعادة صياغة قواعده، وهو ما يعكس انتقال العلاقات الدولية من نمط الهيمنة الأحادية إلى نمط أكثر تعقيداً يقوم على التفاعل والتنافس بين الكتل الاقتصادية والسياسية المختلفة (بسيوني، 2010، ص133).

وفي هذا السياق، لم تعد التكتلات الدولية مجرد أدوات للتكيف مع النظام الدولي، بل أصبحت أحد محركاته الأساسية، حيث تسهم في تشكيل اتجاهاته الكبرى في مجالات الاقتصاد والأمن والسياسة. كما أن صعود التكتلات الإقليمية الكبرى في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية يعكس تحولاً في مركز الثقل العالمي نحو التعدد بدلاً من المركزية، مما يعزز من ديناميكية النظام الدولي ويزيد من درجة تعقيده. وقد جعل هذا التعدد في مراكز القوة من التكتلات وسيلة لإعادة تنظيم المصالح الدولية بطريقة أكثر توازناً، حيث تسعى كل كتلة إلى تعزيز موقعها التفاوضي عبر التكامل الداخلي وتعميق التعاون بين أعضائها (النعيمي، 2018، ص94).

وبالتالي، فإن التعددية القطبية لم تُضعف من دور التكتلات الدولية، بل على العكس زادت من أهميتها بوصفها أدوات لإعادة التوازن في النظام الدولي، حيث أصبحت وسيلة استراتيجية تستخدمها الدول لمواجهة الهيمنة التقليدية وإعادة توزيع النفوذ العالمي بصورة أكثر مرونة. كما باتت هذه التكتلات تمثل آلية للدفاع الجماعي الاقتصادي والسياسي، تتيح للدول الصغيرة والمتوسطة تعزيز قدرتها التفاوضية في مواجهة القوى الكبرى، مما يجعلها ضرورة بنوية في النظام الدولي المعاصر (القاسمي، 2019، ص121).

وفي ظل العولمة المتسارعة، تعمل التكتلات الدولية ضمن بيئة اقتصادية شديدة الترابط والتشابك، حيث لم تعد سلاسل الإنتاج والتوريد محصورة داخل الحدود الوطنية أو الإقليمية، بل تحولت إلى شبكات إنتاج عالمية معقدة تمتد عبر قارات متعددة. وقد أدى هذا التحول إلى بروز ما يُعرف بـ"التكتلات الاقتصادية المتداخلة"، التي تجمع بين الدول والشركات متعددة الجنسيات ضمن

منظومات إنتاجية عابرة للحدود، تعتمد على تقسيم دولي متقدم للعمل. ومع ذلك، لم يؤد هذا الترابط إلى تجانس النظام الاقتصادي العالمي، بل أسهم في زيادة حدة التنافس بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، وهو ما يعكس أن العولمة لم تُنه التكتلات، بل أعادت تشكيلها لتصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً (كريم، 2018، ص88).

فالعولمة لم تُلغ التكتلات الدولية، بل أعادت توظيفها وتحويلها إلى أدوات تنافس عالمي داخل نظام اقتصادي شديد الترابط، حيث أصبحت وسيلة لتعزيز القدرة التفاوضية للدول في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. كما أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت فاعلاً رئيسياً داخل هذه التكتلات، مما أدى إلى تداخل الأدوار بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وأسهم في تشكيل نظام اقتصادي عالمي قائم على التنافس بين الكتل بدلاً من الدول المنفردة (عبد الخالق، 2019، ص112).

كما برزت التكتلات الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الرابعة كفاعل رئيسي في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، حيث أصبحت التكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي عناصر مركزية في تحديد قوة التكتل ومكانته. وقد أدى ذلك إلى ظهور تحالفات تكنولوجية استراتيجية بين الدول الكبرى، تهدف إلى تحقيق التفوق التكنولوجي وتقليل الاعتماد على المنافسين، مما يعكس تحول التكتلات إلى أدوات جيوسياسية لإدارة الصراع التكنولوجي العالمي (محمود، 2021، ص133).

ومن الناحية الجيوسياسية، أصبحت التكتلات الدولية أداة مركزية لإعادة توزيع النفوذ في المناطق الاستراتيجية، حيث تتنافس القوى الكبرى على بناء تحالفات اقتصادية وسياسية تعزز من مواقعها. وقد أدى ذلك إلى ظهور ما يُعرف بـ"التكتلات المرنة"، التي تقوم على التعاون الجزئي والمتغير وفق المصالح الآنية، وهو ما يعكس تحولاً في طبيعة التحالفات الدولية من الثبات إلى السيولة والتغير المستمر (أحمد، 2020، ص97).

وفي السياق الأمني، أصبحت التكتلات الدولية جزءاً أساسياً من هندسة الأمن العالمي، حيث تُستخدم كأدوات للردع الجماعي وإدارة الأزمات. ومع ذلك، فإن هذا التداخل الأمني قد يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة احتمالات التصعيد، نتيجة تشابك التحالفات وتعدد مراكز اتخاذ القرار، وهو ما يجعل إدارة الصراعات أكثر تعقيداً مقارنة بالنظم التقليدية (حسن، 2017، ص142).

وختاماً، يمكن القول إن التكتلات الدولية في ظل النظام العالمي المعاصر لم تعد مجرد أدوات اقتصادية أو سياسية، بل أصبحت بنى استراتيجية معقدة تعكس طبيعة النظام الدولي متعدد الأقطاب. فهي تعزز من جهة التعاون والتكامل بين الدول، ومن جهة أخرى تعمق التنافس وإعادة توزيع القوة والنفوذ عالمياً. وبالتالي، فإن مستقبل هذه التكتلات يرتبط بمدى قدرتها على التكيف مع

التحولات التكنولوجية والجيوسياسية المتسارعة، في عالم يتجه نحو مزيد من التشابك وعدم اليقين، حيث تصبح المرونة والابتكار معيارين أساسيين لاستمراريتها وفعاليتها (العبدلي، 2022، ص164).

## الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التكتلات الدولية أصبحت إحدى أهم الظواهر البنوية في النظام الدولي المعاصر؛ إذ تجاوز دورها الإطار التقليدي للتعاون الاقتصادي لتغدو فاعلاً استراتيجياً يعيد تشكيل موازين القوة والعلاقات بين الدول. وقد أظهرت الدراسة أن هذه التكتلات نشأت نتيجة تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية وجيوسياسية، مدفوعة بصدمات تاريخية كبرى، مثل الحروب والأزمات الاقتصادية والعولمة المتسارعة. كما بيّنت أن التكتلات لم تلغ الدولة القومية، بل أعادت تعريف دورها وسيادتها داخل منظومة أكثر تشابكاً، تقوم على الاعتماد المتبادل والتكامل الجزئي بدلاً من الاستقلالية المطلقة.

وفي ضوء التحولات نحو التعددية القطبية، أصبحت التكتلات الدولية أداة مركزية في إعادة توزيع النفوذ العالمي، سواء من خلال تعزيز القوة التفاوضية للدول أو عبر خلق أنماط جديدة من التعاون والصراع في آنٍ واحد. ومع ذلك، فإن هذا التطور لا يخلو من تحديات تتعلق بعدم تكافؤ الاستفادة بين الدول الأعضاء، وتزايد القيود على السيادة، وتعمّد إدارة الأزمات في ظل تشابك المصالح. وبذلك، يمكن القول إن التكتلات الدولية تمثل نموذجاً مركباً يجمع بين التكامل والتنافس، وبين الاستقرار والهشاشة في الوقت ذاته.

## النتائج:

1. التكتلات الدولية لم تنشأ كظاهرة اقتصادية فقط، بل نتيجة تفاعل عوامل سياسية وأمنية وتاريخية متشابكة.
2. أسهمت التكتلات في إعادة تشكيل النظام الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب.
3. أصبحت التكتلات أداة رئيسية في رفع القدرة التفاوضية للدول داخل النظام الدولي.
4. أدت التكتلات إلى تقليص مفهوم السيادة التقليدية لصالح ما يُعرف بالسيادة المقيدة.
5. عززت التكتلات من ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، مما زاد من الترابط الاقتصادي العالمي.
6. رغم مزاياها الاقتصادية، فإن التكتلات قد تعيد إنتاج التفاوت بين الدول الأعضاء.
7. ساهمت التكتلات في تعزيز الاستقرار الأمني، لكنها في الوقت ذاته زادت من سرعة انتقال الأزمات.
8. العولمة والتطور التكنولوجي أعادا تشكيل التكتلات لتصبح أكثر مرونة وتعقيداً وجيوسياسية.

## التوصيات:

1. ضرورة تعزيز آليات العدالة الاقتصادية داخل التكتلات لضمان توزيع أكثر توازنًا للمكاسب.
2. دعم الدول الأقل نموًا داخل التكتلات لرفع قدرتها التنافسية وتقليل الفجوات التنموية.
3. تطوير أطر قانونية واضحة تنظم العلاقة بين السيادة الوطنية والالتزامات التكتلية.
4. تعزيز التعاون الأمني المشترك لمواجهة التهديدات العابرة للحدود بشكل أكثر فاعلية.
5. تشجيع البحث العلمي في مجال التكتلات الدولية لفهم تأثيراتها المستقبلية على النظام الدولي.
6. بناء سياسات مرنة داخل التكتلات تسمح بالتكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية السريعة.
7. تعزيز الشفافية في صنع القرار داخل التكتلات لزيادة الثقة بين الدول الأعضاء.
8. العمل على تقوية البعد المؤسسي للتكتلات بما يضمن استقرارها واستمراريتها في مواجهة الأزمات العالمية.

## قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد، سعيد إبراهيم. (2020). الجغرافيا السياسية والتحولات في النظام الدولي (ص 97). دار النهضة العربية.
- آل خنين، عبد الله بن محمد. (2019). العدالة الاقتصادية والتكامل الإقليمي في ظل التكتلات الدولية (ص 90). جامعة نايف العربية.
- بسيوني، محمود شريف. (2010). النظام الدولي المعاصر وتوازن القوى في القانون الدولي (ص 133، 119). دار النهضة العربية.
- التركي، عبد الله بن عبد المحسن. (2019). السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية المعاصرة (ص 101 وما بعدها). مكتبة العبيكان.
- حسن، حسين علي. (2017). الأمن الدولي وإدارة الأزمات في العلاقات الدولية المعاصرة (ص 142). دار الكتب العلمية.
- حسين، عبد الخالق. (2018). الأمن القومي العربي في ظل التحولات الدولية (ص 92). دار الحكمة.
- الحقباني، خالد بن سعود. (2021). التكامل الاقتصادي وأثره في العلاقات الدولية المعاصرة (ص 55). معهد الإدارة العامة.
- الدليمي، صباح نوري. (2017). العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم والتحولات المعاصرة (ص 115). دار الكتب والوثائق.
- سليم، محمد السيد. (بدون تاريخ). تحليل السياسة الدولية (ص 210، 272).

- السيد، عبد المنعم. (2019). أزمات الاقتصاد العالمي والعولمة المالية (ص 78). دار النهضة العربية.
- الشمري، خالد عبد الله. (2018). التكامل الاقتصادي الإقليمي: دراسة تحليلية في الاقتصاد الدولي (ص 90). جامعة بغداد.
- صندوق النقد العربي. (2022). آفاق الاقتصاد العربي وتطورات التكامل الاقتصادي الإقليمي (ص 35).
- عبد الخالق، عبد الله. (2019). النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة (ص 112). دار اليازوري العلمية.
- عبد الفتاح، عبد الفتاح محمد. (2016). التكامل الاقتصادي الإقليمي وأثره في التجارة الدولية (ص 145 وما بعدها). دار الفكر العربي.
- عبد الله، عبد الخالق. (2003). النظام الدولي والتحولت العالمية (ص 90). مركز الإمارات للدراسات.
- عبد الله، عبد الخالق. (2019). النظام الدولي والتحولت العالمية (ص 103).
- العبدلي، عبد الرحمن محمد. (2022). النظام الدولي المعاصر والتحولت الجيوسياسية (ص 164). مركز الدراسات الاستراتيجية.
- العلي، جاسم محمد. (2020). الاقتصاد الدولي والتكامل الإقليمي (ص 118). دار المناهج للنشر والتوزيع.
- العلي، جاسم محمد. (2020). الاقتصاد الدولي والتكامل الإقليمي (ص 122). دار المناهج للنشر والتوزيع.
- العلي، جاسم محمد. (2020). الاقتصاد الدولي والتكتلات الاقتصادية المعاصرة (ص 118-120). دار المناهج للنشر والتوزيع.
- فينابلز، أنطوني ج. (2023). العولمة وعدم المساواة عبر وداخل الدول (Globalisation and Inequality Across and Within Countries) (ورقة عمل رقم XX/23). صندوق النقد الدولي.
- القاسمي، عبد العزيز بن صقر. (2019). السياسة الدولية والتحولت في النظام العالمي (ص 121). مركز الخليج للأبحاث.
- القدال، محمد سعيد. (2017). تحولت السيادة في النظام الدولي المعاصر (ص 123). جامعة الخرطوم.
- كريم، فخري حسن. (2018). العولمة والتكامل الاقتصادي في النظام الدولي المعاصر (ص 88). دار المسيرة.

- محمود، محمد عبد الغني. (2021). الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي في العلاقات الدولية (ص 133). دار الفكر الجامعي.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2020). الأمن الإقليمي والتعاون الأمني في التكتلات الدولية (ص 58).
- نافعة، حسن. (2004). الاتحاد الأوروبي: دراسة في التكامل الإقليمي (ص 48). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- النعيمي، عبد الله عبد الغني. (2018). العلاقات الدولية المعاصرة (ص 94). دار الكتب الوطنية.
- هلال، علي الدين. (2005). النظام الدولي المعاصر (ص 153). دار النهضة العربية.
- Farrell, Henry, & Newman, Abraham. (2019). Weaponized interdependence. *International Security*, 44(1), 42–45.
- Krugman, Paul, & Obstfeld, Maurice. (2018). *International economics* (p. 212). Pearson.
- Nye, Joseph S. (2011). *The future of power* (p. 150). PublicAffairs.
- Ravenhill, John. (2017). *Global political economy* (pp. 78–83). Oxford University Press.
- Zakaria, Fareed. (2008). *The post-American world*. W. W. Norton.